٢٩٥,٤ مليار ريال إيرادات دخل الملكية في الربع الثاني من العام الجاري

خاص/الثورة

● بلغ إجمالي إيرادات دخل الملكية خلال الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١١م نحو ٢٩٥ مليارا و٤٥١ مليون ريال .

وبينت إحصائية مالية الحكومة أن الإيرادات زادت بنحو ٩٦ مليارا و١٧٦ مليون ريال خلال نفس الفترة مقارنة مع الربط المستهدف والبالغ ١٩٩ مليارا ٢٧٢ مليون ريال .

وبلغت موارد السلطة المركزية من دخل الملكية ٢٩٥ مليارا و٣١١ مليون ريال ، بينما بلغت موارد السلطة المحلية ١٤٠ مليون ريال .

ومن المتوقع ارتفاع إيرادات دخل الملكية خلال الربع الثالث من العام الجاري خصوصا في ظل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال نفس الفترة ، حيث وان معظم دخل الملكية يأتي من الإيرادات النفطية .

ارتفاع الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية إلى ٢,٢ مليار دولار

خاص/الثورة

● سجلت الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١١م ارتفاعا بنسبة ٢١,٥٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٠م .

وقال البنك المركزي اليمني أن الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية زادت بنحو ٢٤٩,٥ مليون دولار في النصف الأول من عام ٢٠١١م .

ولفت إلى أن الأصول الخارجية للبنوك ارتفعت إلى ٤٧٦,٩ مليار ريال تعادل ٢٢٣٠,٥ مليون دولار في نهاية يونيو٢٠١١م مقارنة مع ٤٤٧,٧ مليار ريال تعادل ١٩٨١ مليون دولار في يونيو٢٠١٠م .

وكانت الأصول في نهاية شهر مايو٢٠١١م قد بلغت ٤٦٤,٩ مليار ريال تعادل ٢١٧٤,٦ مليون دولار .

انخفاض الائتمان المقدم من البنوك للقطاع الخاص بنسبة ٢,٥٪

خاص/الثورة

● سجل الائتمان المقدم من البنوك للقطاع الخاص في شهريونيو٢٠١١م انخفاضا بنسبة ٢,٥٪ عما كان علية في شهر مايو٢٠١١م .

وأوضحت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن الائتمان المقدم من البنوك إلى القطاع الخاص بلغ ٤٠٣,٩ مليار ريال في نهاية يونيو٢٠١١م مقارنة مع انخفاض نسبته ٢,٨٪ في مايو٢٠١١م حيث كان ٤١٤,٣ مليار ريال .

يذكر أن الائتمان المحلي شهد نمواً سنوياً متوسطاً خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠ بلغ ١٧,٣٪ ، إلا أن أهميته إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد (٧٪) في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠م .

ارتفاع فائض أرباح الحكومة من القطاع الصناعي إلى ٣,٣ مليار ريال

خاص/الثورة

● بلغ إجمالي فائض أرباح الحكومة من القطاع الصناعي خلال العام ٢٠١٠م نحو ٣ مليارات و٣٢١ مليون ريال مقابل ٣ مليارات و١٦٧ مليون ريال في عام ٢٠٠٩م وبزيادة طفيفة تبلغ ٥٤ مليون ريال .

وأشارت إحصائية حكومية حديثة إلى أن نمو فائض أرباح الحكومة من القطاع الصناعي بنسبة ٤,٨٪ مقابل ٧٪ خلال نفس الفترة ويتراجع بقدر ب ٢,٢ ٪ .

ويبلغ مساهمة القطاع الصناعي في فائض أرباح الحكومة المحققة خلال عام ٢٠١٠م نحو ٣,٨ ٪ مقابل ٤,٣٪ خلال عام ٢٠٠٩م .

الجدير بالذكر أن فائض أرباح الحكومة من القطاع الصناعي قد بلغ ٤ مليارات و٤٩٨ مليون ريال في عام ٢٠٠٧م ،لكنه تراجع إلى قرابة ٣ مليارات ريال في عام ٢٠٠٨م .

دراسة تدعو إلى إنشاء نظام فعال للحوافز المادية والمعنوية لتنشيط الابتكار

خاص/الثورة

● دعت دراسة إلى دعم الطاقات الابتكارية وذلك بإنشاء نظام فعّال للحوافز المادية والمعنوية لتنشيط الابتكار وبناء بيئة علمية صحيحة تستهدف تحسين الاستفادة من الموارد البشرية وعدم إهدارها.

وأوصت بإحداث تغيرات جذرية في مجال البنية التحتية الرقمية تهدف إلى إلغاء الأمية الرقمية وذلك بتسهيل إجراءات منح تراخيص التكنولوجيا للحصول على التكنولوجيا الحديثة بتوسيع استخدام الحاسوب الشخصي وخاصة في المدارس وتشجيع التدريب على الحاسوب .

كما حثت على تشجيع الاستثمار في مجال الوسائط الحديثة للاتصالات وبخاصة التقانة الرقمية بالإضافة إلى حث الشركات على تطوير مواقعها على الإنترنت وتطوير استخدام هذه الشبكة في التفاعل بين الشركات وزبائنها وأقرانها في مختلف أوجه نشاطها.

ودعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى مواصلة تنفيذ سياسات الحد من الأمية وترتيب أولويات التعليم لإزالة تشوهات هيكل العائد عليه والربط بين التعليم وسوق العمل من خلال تفاعل منظومة التعليم ومنظومة التشغيل مع منظومة البحث والتطوير .

ضبط ألف و١١٥ مخالفة تجارية في عموم محافظات الجمهورية خلال رمضان

كتب / منصور شايع

بلغ إجمالي عدد المخالفات التجارية المضبوطة والمبلغ عنها خلال شهر رمضان المبارك في عموم محافظات الجمهورية وأمانة العاصمة ألف و١١٥ مخالفة متنوعة منها عدد ٤٢٦ مخالفة في محافظة صنعاء والتي جاءت في المرتبة الأولى من بين المحافظات في ضبط المخالفين من التجار والعاملين في المخابز والأفران ومنها عدم إشهار الأسعار على السلع وغيرها .

أوضح ذلك لـ «الثورة» الأخ / محمد الهلاني مدير عام العمليات المركزية بوزارة الصناعة والتجارة. مشيرا إلى أن إجمالي المخالفات التي تم ضبطها في أمانة العاصمة خلال الشهر الكريم أكثر من ١٨٥ مخالفة تنوعت بين مخالفات عدم إشهار الأسعار على السلع والأوزان والغش التجاري ، فيما تم ضبط ٩٢ مخالفة في محافظة إب ومثلها في محافظة لحج . منوها بأن المخالفات المبلغ عنها في محافظة المحويت بلغت ٦١ مخالفة وفي ذمار تجاوزت ٥١ مخالفة من ضمنها إلى جانب ما ذكر مخالفات في وزن وأسعار اسطوانات الغاز ، كما تم رصد ٥٠ مخالفة تجارية في محافظة تعز و ٤٨ مخالفة في محافظة الحديدة ، وفي محافظة عدن تم ضبط ٢٥ مخالفة ومثلها في محافظة الضالع أما في محافظة حضرموت فتم الإبلاغ عن ٢٢ مخالفة منها ١٠ مخالفات في سيئون ، أيضا تم رصد ٣٧ مخالفة تجارية في محافظة ريمه خلال رمضان المبارك ، وفي محافظة مارب تم الإبلاغ عن ١١ مخالفة وفي عمران ١٣ مخالفة وحوالي ٢٠ مخالفة في البيضاء .

وأضاف الهلاني أن الوزارة ممثلة بمكاتبها في المحافظات وأمانة العاصمة اتخذت الإجراءات اللازمة ضد المخالفين ، ومن ضمن تلك الإجراءات إحالة عدد من التجار المخالفين إلى النيابات المتخصصة والتي بدورها ستتخذ الإجراءات القانونية في حقهم .

ميناء الحاويات بعدن يستقبل ١٣٠ سفينة في ٨ شهور

عدن/سبأ

استقبل ميناء الحاويات بعدن خلال فترة الثمانية الأشهر الماضية يناير – أغسطس من العام الجاري ١٣٠ سفينة حاويات وصلت من مختلف الموانئ العالمية والمجاورة.

وأفادت إحصائية ملاحية من النشاط الملاحي للميناء الصادرة عن ميناء عدن حصلت لـ"سبأ" على نسخة منها بأن سفن الحاويات التي رست في الميناء أفرغت بضائع وواردات استهلاك محلية من المواد الأساسية السكر والأرز والكماليات وغيرها من المواد الأخرى بالإضافة إلى معدات البناء الخاصة بالمشاريع الاستثمارية والطرق والجسور ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومشاريع النفط والمعادن ومصفاة عدن والمياه والصرف الصحي ومشاريع البنية للمناطق الصناعية عدن لحج أبين والمنطقة الحرة.

وبينت الإحصائية أن دخول الخط الملاحي السنغافوري الجديد في شهر يوليو الماضي الخدمة الملاحية والذي يعمل ما بين ميناءي عدن وجدة السعودي رفع الطاقة الاستيعابية لمناولة الحاويات إلى الرقم الاقتصادي المذكور.. موضحة أن المؤشرات الاقتصادية للربع الأخير من العام تشير إلى زيادة مناولة الحاويات في البناء المتصل إلى نصف مليون حاوية حتى نهاية عام ٢٠١١م إلى جانب رفد الميناء برافعتين جسريتين لمناولة الحاويات ستصل اليوم.

الدعوة إلى التنسيق المحكم بين القطاع الخاص والدولة في برامج التأهيل والتدريب المهني والتقني

خاص/الثورة

● دعت دراسة إلى التنسيق المحكم بين القطاع الخاص والدولة في برامج التأهيل والتدريب المهني والتقني لتحقيق المواءمة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم والتدريب.

وأكدت على ضرورة تنوع وانتشار مراكز التدريب المهني والتعليم الفني في المحافظات التي لا يوجد فيها تدريب، فضلا عن التوسع في إنشاء المعاهد المتخصصة والفنية، وتطوير مناهجها للتواكب مع متطلبات سوق العمل.

وأوصت بإعادة النظر في سياسة التعليم على نحو يؤدي إلى تشجيع الالتحاق بالمعاهد والمدارس المهنية، ويلبي الاحتياجات الجديدة التي يطلبها سوق العمل في ظل التوجهات العالمية الجديدة.

كما دعت إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار التعليم الفني وإعطائه الحوافز المالية والإعفاءات الضريبية وتوفير التسهيلات الممكنة.

وذكرت بان القطاع الخاص يضطلع بدور رائد في تطوير مهارات القوى العاملة، ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتأهيلها بما يتناسب واحتياجات مؤسسات القطاع الخاص. بل إن دور القطاع الخاص يمتد إلى أبعد من ذلك، وهو إيجاد المزيد من فرص العمل، وبالتالي التخفيف من الآثار الاجتماعية للبطالة. ويزداد دور القطاع الخاص وأهميته في ظل التوجهات الاقتصادية للدولة، الرامية إلى تعزيز دور القطاع الخاص ومنظمات رجال المال والأعمال، وإتاحة المجال للجهود الخاصة للمشاركة الفاعلة في صياغة مشاريع القوانين والتشريعات الاقتصادية المختلفة.

وفي هذا السياق، يأتي إسهام الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية كممثل عن القطاع الخاص، في بلورة توجهات القطاع الخاص واحتياجاته ومشاكله، من خلال مشاركة الاتحاد في صياغة الكثير من البرامج والأنشطة الاقتصادية والتشريعات؛ مثل قانون العمل وقانون الاستثمار وقانون ضرائب الدخل والقانون التجاري وقانون تنظيم أعمال الصرافة وقانون البنوك، فضلا عن إسهامه في الفعاليات الخاصة بالتدريب والتأهيل للقوى العاملة، وتقديم المشورة للمؤسسات الاقتصادية الخاصة، في ما يتعلق بتحسين نوعية الإنتاج وتدريب العمال والفنيين، وغير ذلك من الأمور التي تتصل بعملية الكفاءة الإنتاجية للقوى العاملة.

وأشارت إلى إن إنشاء مراكز التدريب المهني هو في الواقع مسؤولية الدولة في المقام الأول، وبناء على ذلك لم تتخلف الدولة عن القيام بمسؤولياتها في هذا الجانب، فأنشأت العديد من مراكز التدريب والمدارس الفنية والمعاهد النوعية. غير أن القطاع الخاص بدأ على نحو متزايد يأخذ زمام المبادرة، وقام بإنشاء مراكز التدريب التي تلبي أنواعاً محدودة من المهارات والتخصصات الفنية التي لا توفرها مراكز التدريب الحكومية، استشعاراً منه بأهمية إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية التي تحمل القطاع الخاص أعباء كبيرة بالنقد الأجنبي. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن بعض شركات القطاع الخاص (مجموعة هائل سعيد وشركاه) قامت بإنشاء مركز للتدريب يتبع الشركة، وذلك عندما واجهت عجزا في الكفاءات الفنية الوطنية، وكذلك عندما وجدت من الصعوبة بمكان الاستمرار في الاعتماد على العمالة غير الوطنية التي تكلف الشركة أعباء كبيرة، وكان بداية تأسيس المركز عام ١٩٨٦، وفتح أبوابه للتدريب في ١٩٨٧ مركزا على إعداد فنيي الصيانة الكهربائية والميكانيكية والالكترونية. وليس هناك بيانات متاحة لتقييم إنجازات المركز.

رأي اقتصادي

الأهمية الاقتصادية والترويجية للمجالس السياحية

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

● تلعب مجالس تنشيط السياحة دوراً مهماً في ترويج السياحة لأي بلد من البلدان وتثبت أقدامها على خريطة السياحة الإقليمية والدولية والمتابع لمشاركة معظم البلدان السياحية في المعارض والمؤتمرات الدولية والاقليمية نجد أنها جيدة، حيث أنها تقوم بإزالة التعقيدات من أمام الزوار والاستثمارات وتعمل على جذب السياح على الرغم من ميزانياتها المحدودة، فلو نظرنا إلى السياحة والسائح العربي أو الأوروبي نجد أن مجالس تنشيط السياحة تقوم على تلبية رغبات السائح العربي أو الأوروبي فالأخير مبني على أساس الوفود السياحية أو المجاميع السياحية ((GROUPRATE، حيث تستفيد معظم المرافق من شركات سياحية ونقل وخطوط طيران وفنادق، في حين العربي وبصفة خاصة الوافدين الخليجيين الذين يأتون بسياراتهم ويستأجرون الشقق المفروشة والشاليهات وتقديم السعر المناسب لهم على مستوى ثمن تذكرة الطيران والفندق والشقة التالية ورسوم دخول المواقع الأثيرة وتنظيم الفعاليات التي تجذبهم، وعادة مجالس تنشيط السياحة تضم وزارة السياحة والآثار وشركة الطيران الوطنية وأعضاء من القطاع الخاص ويدير الترويج السياحي القطاع العام وبأمواله ويعتمد على استراتيجية تثبيت الوجود في الأسواق والتوجه إلى شركات ووكالات السياحة والسفر عبر شبكة تسويق حقيقية وإنجاز الخارطة السياحية الموحدة والدفتر الجمركي وتوحيد كافة معاملات الدخول والخروج والتأمين مع خلق منتج ترفيهي يعتمد على المواقع الثقافية التراثية والسياحة والبيئية والمغامرات الصحراوية والجبلية والسياحية العلاجية والدينية والسياحة العائلية والمؤتمرات ومراكز التسويق والراحة والاستجمام لتتلاقى مع متطلبات الانفتاح ضمن الإطار الأخلاقي والثقافي، بحيث لا تفقد الهوية ولعب دور رئيسي في جذب السياح.